تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030.

Challenges of the development of Algerian agro-food industries within the framework of the new economic model of growth 2016-2030

د/لطرش ذهبية، أستاذ محاضر أ، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر .
د/كتاف شافية، أستاذ محاضر أ، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الفضاء الاورومغاربي ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر .

تاريخ الاستلام	تاريخ المراجعة	تاريخ القبول
01/04/2017	16/05/2017	26/06/2017

مستخلص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم إستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2010 في الارتقاء بتنافسية الفرع و مساهمته في الاقتصاد الجزائري، لا سيما التشغيل و في الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة والارتقاء بالقدرات التصديرية خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وضمان استدامته. وقد خلصت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التي حالت دون نجاح هذه الإستراتيجية وتحقيق الأهداف المسطرة لها، و هو ما يستدعي إعادة النظر في هذه المعوقات والعمل بكل جدية على إيجاد حلول حقيقية لها، لجعل مؤسسات الفرع قادرة على المساهمة في تحقيق أهداف النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الزراعية الغذائية ؛ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية ؛ النموذج الاقتصادي الجديد للنمو
تصنيف JEL: 22.

Abstract:
This paper aims to evaluate the success of the development strategy of the agro-food industries adopted in Algeria since 2010 in improving the competitiveness of the branch and its contribution in the Algerian economy, especially in job creation and in gross domestic product and the creation of value-added and raising export capacity outside the hydrocarbon sector. in

✉المؤلف المراسل: لطرش ذهبية: lat-dah@hotmail.fr

addition its role in the realization of food security strategy and ensure its sustainability. The study concluded that there are many obstacles that have prevented the success of the strategy and achieve their main objectives , and this lead to reconsider these constraints and working very seriously to find real solutions to them, to make the branch companies able to achieve the goals of The new economic model of growth(2016-2030).

Keywords: agro-food industries; strategy of the agro-food industries ;The new economic model of growth

Jel Classification Codes: 22.

تمهيد

أولت الجزائر في العقود الأخيرة أهمية كبيرة للصناعات الزراعية الغذائية، بإدماجها في عملية إعادة هيكلة إحدى عشر فرع من الفروع الإنتاجية التي أدرجت في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة، بهدف رفع وتنويع الإنتاج الزراعي المحلي الموجه لتلبية متطلبات السوق المحلي المتزايدة والتي يغطى الجزء الأكبر منها من الأسواق الدولية والتوجه إلى التصدير بالتركيز على فروع الإنتاج الاستراتيجية، ومن جهة أخرى السعي إلى رفع درجة الاندماج والتكامل الايجابي بين القطاع الزراعي والصناعات الزراعية الغذائية وتقليص العراقيل التي تحد من تطورها ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي الوطني. كما دفعت الاختلالات التي شهدها الاقتصاد الجزائري. نتيجة تراجع. أسعار الطاقة الأحفورية منذ النصف الثاني من سنة 2014 في الأسواق الدولية والتي أثرت سلبا على التوازنات الاقتصادية الكلية إلى طرح نموذج اقتصادي جديد للنمو الاقتصاد الجزائري يغطي الفترة 2016 -2030 اعتبر فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم الفروع المعول عليها لتحقيق أهداف هذا النموذج، وهو ما يتطلب الاعتماد على الكثير من الإجراءات والآليات لتحقيق الأهداف المسطرة و تفعيل مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق أهداف النموذج.

مما سبق تنبثق إشكالية هذا البحث: ما هي أهم تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030 ؟

وللإجابة على الإشكالية. المطروحة تم تقسيم محتوى الورقة البحثية إلى العناصر.التالية:

أولا- مدخل للتعريف. بالإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر؛

ثانيا- ملامح الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية (2010-2014) ؛

ثالثا- آفاق تنمية الصناعات الزراعية الغذائية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030.

أولا- مدخل للتعريف. بالإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.

إن وضعية القطاع الصناعي في الجزائري و تدهور دوره الاقتصادي دفعت إلى انعقاد أيام وطنية بهدف صياغة إستراتيجية صناعية الجديدة (26، 27 و 28 فيفري 2007)، تسعى إلى دراسة و تحديد إمكانيات الفروع الصناعية التي يجب أن تحظى بالأولوية و التطوير في إطار سياسة التصنيع الجديدة التي تضمن الاندماج الفعال و الايجابي للجزائر في التقسيم الدولي للعمل. و فيما يلي توضيح لأهم توجهاتها و أهدافها.

1-توجهات الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

شهد القطاع الصناعي في الجزائر تسجيل معدلات نمو سلبية قبل سنة 2006 -0,3) %) وكانت مؤسسات القطاع غير قادرة على مواكبة التحديات الجديدة التي فرضت عليها في إطار اندماج الاقتصاد الجزائري في الحركة الاقتصادية العالمية، مما جعل الدولة تفكر في وضع آليات تسمح بإعادة تنظيم النسيج الصناعي الجزائري وتنمية القدرات التنافسية لمؤسسات القطاع بما يضمن لها التفاعل الايجابي مع تحديات العولمة الاقتصادية وتعقيدات المحيط الاقتصادي، وخلق قاعدية صناعية متنوعة تقضي على هيمنة قطاع المحروقات.واعتمدت الإستراتيجية الصناعية الجديدة المتبناة في سنة 2007 على أربع توجهات أساسية هي(اجتماع مجلس الحكومة في 24 جويلية 2007، الموقع الالكتروني لرئاسة الحكومة www.cg.gov.dz):

1-1--تبني إطار مرجعي و نظرة جديدة لعملية التنمية الصناعية في الجزائر؛

1-2-تحديد مبادئ الإستراتيجية و صياغة السياسات الصناعية المناسبة؛

1-3-التأكيد على ضرورة تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛

1-4-التركيز على مواصلة سياسات الإصلاح الهيكلي (إصلاح المنظومة المالية والمصرفية والجوانب القانونية والتنظيمية وحل مشاكل العقار الصناعي ....)

2- أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة و النتائج المنتظرة منها

2-1-أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة

تهدف الإستراتيجية الصناعية الجديدة إلى بلوغ جملة من الأهداف أهمها: (ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, 2011, p.20)

2-1-1-تحسين أداء القطاع الصناعي الجزائري ورفع معدلات نموه الاقتصادي التي اتسمت بالسلبية بمعالجة عوامل هشاشته المتمثلة في:

2-1-2-غياب الاستغلال العقلاني للطاقة الإنتاجية التي لا يتجاوز معدلها 48 % في المتوسط؛

2-1-3-تراجع أداء الآلة الإنتاجية و عدم تجديد نوعية الإنتاج و تحديثه لعدم قدرتها على مسايرة التطورات التكنولوجية و إهمال الاستثمار في جوانب البحث و التطوير و الصيانة.

4-1-2-ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني و محدودية أساليب التسيير والإدارة وعدم قدرتها على محاكاة الأنظمة والمناهج الحديثة المتغيرة باستمرار؛

5-1-2-الارتباط القوي بالأسواق الخارجية في مجال التموين، وغياب مبادرات التصدير والاستثمار في الأسواق الخارجية وضعف مساهمتها في تحصيل النقد الأجنبي.

-2-تطوير الميزان التجاري للقطاع الصناعي ورفع مساهمة الاستثمار الخاص في الصناعة بتفعيل عملية الخوصصة والشراكة بين القطاع العام والخاص.

2-2-النتائج المنتظرة من الإستراتيجية الصناعية الجديدة

تتوخى الجزائر من تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة الوصول إلى النتائج التالية:
(Lotfi ramdani, 2011, p. 146)

1-2-2-تنويع القاعدة الصناعية في الجزائر وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الاتجاه إلى سياسات التحالف و الشراكة؛

2-2-2-اختيار الفروع الإنتاجية القادرة على الاستجابة للطلب المحلي و توسيعها لتقليص الواردات مع توسيع الصادرات خارج قطاع المحروقات لتعزيز مداخيل النقد الأجنبي؛

3-2-2-تقليص معدلات البطالة بخلق فضاءات إنتاجية جديدة تعمل على تثمين الموارد المحلية وضمان التوزيع والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية؛

4-2-2-تطوير الإبداع و الابتكار للاستجابة إلى المتطلبات الجديدة في الأسواق مع السعي إلى رفع معدل نمو الصناعة الجزائرية بين 10 و 15 %في غضون 5 سنوات.

3- متطلبات نجاح الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

يتطلب تحقيق أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة و بلوغ النتائج المتوقعة ما يلي:

1-3-تفعيل دور الدولة وقواعد السوق لخلق أنشطة صناعية قادرة على المنافسة من خلال:

1-1-3-الاختيار الدقيق للقطاعات التي يجب ترقيتها و تشجيعها و ذلك بتثمين الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة، و من أهم الصناعات التي يتم التركيز عليها: الكهربائية، الالكترونية، الميكانيكية، المعدنية والصناعات الزراعية الغذائية
(ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, 2011, p.21)

2-1-3-الانتشار القطاعي للصناعة وخلق شبكات تواصل بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

3-1-3- توسيع حيز الصناعة بخلق مناطق لتطوير صناعة متكاملة وأقطاب صناعية متخصصة؛ مع وضع سياسات و إستراتيجية واضحة الأهداف و المعالم للترقية الصناعية.

3-2-إعادة النظر في سياسة إحلال الواردات و بعث سياسات لتحفيز المؤسسات على التوجه إلى الأسواق الخارجية و تبني مقاربة تصديرية توسعية ثلاثية الأبعاد: دولي، أوروبي و مغاربي.
3-3-توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز استثمارات القطاع الخاص المحلي وترقية تنافسيتها؛
3-4-تعميم الابتكار و الإبداع و اكتساب المعارف و التكنولوجيا من خلال نظام وطني للابتكار؛
3-5-تبني سياسة أفقية تدعم التكامل بين مؤسسات الفرع الواحد و سياسة عمودية لتشجيع التعاون بين الفروع الإنتاجية المختلفة.

ثانيا: ملامح الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية (2010-2014)

1- دوافع اعتماد إستراتيجية وطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

أرجعت وزارة الصناعة دوافع تبني إستراتيجية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية إلى ما يلي:
1-1 الدور المتزايد لشعب الفرع في النظام الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في ظل النمو الديمغرافي المتزايد وضعف العرض المحلي، ما جعل الجزائر دولة مستوردة صافية للغذاء؛
1-2-المشاركة الايجابية لفرع الصناعات الزراعية الغذائية في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (45% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خاصة القطاع الخاص 68 % ((ONS,2016, p.17
1-3- الرغبة في إقامة إستراتيجية تنافسية للفرع (كما و نوعا) بجعله يتسم بالاستقرار، وفك الارتباط الكبير والمتزايد بالأسواق الخارجية و تأثره السلبي بتقلبات الأسعار الدولية غير المستقرة و أزمات الغذاء العالمية؛
1-4-حتمية تطوير الاستثمار في الفرع وتطوير مؤسساته وتأهيلها بشكل يجعلها ترقى إلى المعايير الدولية والتكيف مع التحولات العالمية في مجال المنافسة والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، واحترام المعايير البيئية في الإنتاج للوصول إلى صناعة حديثة منافسة، قابلة للتصدير في مختلف الأسواق الدولية وتحسين عرض المنتجات الفلاحية المحولة بما يضمن توفير مناصب شغل وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

2- أهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية

يمكن حصر أهم أهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في :
2-1-رفع مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في الناتج المحلي الصناعي من 50 % إلى 60 % في سنة 2014 بتوسيع قدرات الاستثمار وخلق مؤسسات في إطار الأقطاب التكنولوجية.
2-2-تكثيف نسيج الصناعات الزراعية الغذائية بإنشاء 500 مؤسسة توظف بالمتوسط 200 عامل وتساهم في توفير 100000 منصب شغل خلال الفترة 2010-2014، و تأهيل 500

. ISO 22000 مؤسسة وفق معايير الجودة العالمية منها 200 مؤسسة لتتوافق مع معايير الجودة (L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, 2010, p. 38)

3-2-رفع مستوى الاندماج و التكامل بين الإنتاج الزراعي و الصناعات الغذائية والتجارة إلى معدل يتراوح ما بين 10 % إلى 80 % حسب فروع النشاط، واعتماد سياسة لإحلال الواردات بوضع إجراءات لدعم المنتجين تحفزهم على إدماج المواد المحلية في عملية الإنتاج محل المنتجات الأجنبية المستوردة(تثمين المادة الأولية المحلية) بانجاز 5000 عقد صناعي – فلاحي سنويا على الأقل(M.EL HACHEMI, 2010, p.40) وذلك للتخفيف من مشاكل التموين بالمواد الأولية المرتبطة بالنوعية و الكمية والوقت المناسب.

4-2- تعزيز قدرات التصدير للمؤسسات الزراعية الغذائية برفع طاقات التصدير السنوية من 120 مليون دولار قبل سنة 2010 إلى 1,2 مليار دولار سنة 2014، عبر إنشاء 5 مجمعات اقتصادية للتصدير، وإنشاء مركز فني لدعم المؤسسات و تحسين صورة المنتجات الزراعية الغذائية و وضع إجراءات تسهل وصولها إلى الأسواق الدولية و رفع التنسيق بين المتعاملين التجاريين المحليين والأجانب و تنظيم السوق، بتفعيل دور هيئات التدخل في الأسواق و مراقبة الأسعار وإنشاء صندوق خاص بضبط و تنظيم الأسواق.

(ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, 2011, p.43)

5-2-تعزيز قدرات و كفاءات الصناعات الزراعية الغذائية بتحسين عرض المؤهلات و معدل تأطيرها من 5 إلى 10 % لضمان أفضل اندماج للصناعات الغذائية في البيئة الاقتصادية المعاصرة و تسهيل تأقلمها مع تقنيات التسويق والإدارة والتكنولوجيا الحديثة و مواصفات الإنتاج الوطنية و الدولية. (FAO, 2012, P.78)

3-الآليات المعتمد لتنفيذ إستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

تعتمد إستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية على أربعة محاور تركز على تطوير إنتاجية وتنافسية الصناعات الزراعية الغذائية و تسريع إعادة التأهيل وبناء قاعدة لوجيستيكية توجه للتصدير و دفع عجلة البحث العلمي والابتكار في الفرع. و لبلوغ هذا الهدف تسعى الجزائر إلى الاعتماد على الآليات التالية:

1-3-تفعيل دور العديد من الهيئات و الهياكل الوسيطة التي تعكف على تحقيق التكامل في أدوارها لبعث نشاط مختلف الصناعات الزراعية الغذائية، من ذلك وزارة التجارة و وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار.....

3-2-إنشاء معاهد و مخابر متخصصة في مجال الصناعات الزراعية الغذائية، و وضع الإطار المؤسساتي المكلف بالإشراف على إقامة أدوات المنافسة و تطوير طرق تموين الصناعات الغذائية بالمدخلات الضرورية للعملية الإنتاجية، فضلا عن تأطير السوق و تعزيز المهارات ومؤهلات هذه الصناعة بهدف تطوير العرض الوطني من المنتجات الغذائية المحولة وترقية الصادرات منها في الأسواق الدولية وإحلال الواردات. (ministère du l'industrie, 2011, p.42)

و في هذا الإطار أكدت الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية على:

3-2-1-تشكيل لجنة وزارية مشتركة خاصة بالعتاد وإنشاء مجلس وطني للصناعات الزراعية الغذائية لتحديد وتقييم السياسات الوطنية المتعلقة بها؛ إضافة إلى إنشاء مركز تقني صناعي ذو طابع وطني وصندوق للدعم المالي ب 50 مليار دينار جزائري، وإنشاء أربعة أقطاب تقنية خاصة بالصناعة الزراعية الغذائية ذات طابع جهوي؛

3-2-2- إنشاء بنك معلومات لإحصاء مختلف الفاعلين في الفرع من فلاحين ومحولين وموزعين و إنشاء أرضيات لوجيستيكية قبلية وبعدية، وإعادة تأهيل مؤسسات الفرع و إنشاء مناطق صناعية متخصصة للصناعات الغذائية؛

3-2-3-إنشاء جهاز دعم يشجع على إدماج المواد الأولية في العملية الإنتاجية و تقليص الاستيراد ويشجع المنتجين والمحولين على انتهاج سياسة التعاقد.

3-3- إجراء تشخيص استراتيجي لجميع فروع النشاط وتحليل توقعات النمو فيها وترقية المناطق التي تتوفر على إمكانيات معتبرة، وتسهيل إنشاء المؤسسات وتحقيق التقارب الجغرافي وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار لتشجيع ظهور مؤسسات رائدة.

(ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement 2011, p.41)

4- البرنامج الوطني لترقية الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية

سطرت الجزائر مخططا وطنيا لترقية الصناعات الزراعية الغذائية (PNDIAA)دخل حيز التنفيذ منذ 2010 وامتد إلى غاية سنة 2014 بهدف تحسين العرض المحلي من المنتجات الزراعية الغذائية وترقية المؤسسات، و إيجاد الأدوات المناسبة لإجراء التقييم الدقيق لمختلف فروع النشاط (H.O, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, 2010, p. 3)، و تحقيق الاندماج للإنتاج المحلي و إحلال الواردات وترقية الصادرات و زيادة فرص تموقع المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية وإعداد إطار مؤسساتي لتنسيق السياسات العمومية. واعتمد هذا البرنامج على:

4-1- وسائل التوجيه ووسائط رفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية.

4-1-1-وسائل التوجيه للصناعات الزراعية الغذائية: من أهم وسائل التوجيه ما يلي: مجلس وطني للصناعات الغذائية، مفوضية وزارية للصناعات الزراعية الغذائية، مرصد للصناعات الزراعية الغذائية، لجنة متعددة القطاعات للعتاد، صندوق لدعم الصناعات الزراعية الغذائية.

4-1-2-وسائط رفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية

تعتبر العناقيد الصناعية والأقطاب التنافسية من أهم الوسائل الداعمة لرفع تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية. و تأتي أهمية إنشاء هذه العناقيد الصناعية في الجزائر لتدارك النقص الذي ميز وطبع الاستراتيجيات الصناعية السابقة التي أولت اهتماما بطرق تحسين الإنتاج و توفير البنية التحتية و الإطار القانوني وأهملت فكرة إنشاء نظام تشابك وترابط وتكامل بين مختلف التجمعات الصناعية. أضف إلى ذلك محدودية المبادرات المعتمدة لتشجيع أشكال الشراكة بين المؤسسات الجزائرية وعدم إدراجها كأولوية ضمن السياسة الاقتصادية الكلية والصناعية، حيث اقتصرت على بعض الأدوات الخاصة بالمناولة دون الاعتماد على الترابط بمفهومه الحديث القائم على المعرفة و التمويل المشترك و الخبرة(زايري بلقاسم، ، 2016، ص. 75) . أما فكرة إنشاء الأقطاب التقنية للصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر فتأتي كضرورة ملحة لرفع تنافسية هذه الصناعات وتقريبها من مستوى التكنولوجيا المعتمدة في مؤسسات الدول المتقدمة، و توفير الإجراءات المحفزة لها على الإبداع ونقل وتحويل التكنولوجيا وتراكمها واستعمالها محليا، ومرافقة المؤسسات في الجوانب التنظيمية المتعلقة بالجودة وسلامة الأغذية والتغليف التوضيب،(Présentation du programme d'appui à la diversification de l'économie , 2013, p.11) وذلك من خلال إعداد دورات تكوينية وتقديم الإعلام، إضافة إلى البحث والتطوير والتجديد.

4-2-تقوية عمليات تموين القطاع الزراعي و تطويره؛

4-3- تطوير عمليات التحويل الصناعي و تأطير و ضبط نشاط سوق المنتجات الزراعية الغذائية

4-3-1-تطوير عمليات التحويل الصناعي: يركز هذا الجانب على تبني معايير الجودة و المواصفات المطلوبة في الإنتاج الزراعي الغذائي التي تتماشى مع متطلبات الأسواق المحلية و الدولية من خلال تبني برامج لتأهيل مؤسسات الفرع و هياكل الدعم و الهيئات الوسيطة من خلال تبني برنامج وطني للجودة وبرنامج دعم للمراكز الفنية والمخابر وبرنامج وطني للمراقبة و برنامج نموذجي لإدخال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البورصة، برنامج دعم الإبداع و الابتكار وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال؛

4-3-2- تأطير و ضبط نشاط سوق المنتجات الزراعية الغذائية

يواجه سوق المنتجات الزراعية الغذائية في الجزائر.جملة من الصعوبات، من أهمها:
(بوكحنون، 2011، ص.5)

-نمو الأنشطة التجارية غير الرسمية التي تؤثر سلبا على آليات ضبط السوق و أسعار المنتجات وصعوبة تأطير ومراقبة مسار التسويق، وغياب النظافة الصحية للأغذية التي ينجر عنها عدة مخاطر على صحة وسلامة المستهلكين. إضافة إلى ظاهرة التهرب و الغش الضريبي ؛

-غياب الشفافية في مسار توزيع المنتجات الزراعية الغذائية نظرا لندرة الهياكل التجارية الضرورية لتنظيم مسار توزيعها كأسواق الجملة والمساحات الكبرى، وتعدد الوسطاء وعدم استخدام الوثائق التجارية القانونية.

-نقص آليات ضبط السوق لضمان استقرار التموين بالمواد واسعة الاستهلاك التي يشهد مستوى عرضها وأسعارها تذبذبا و احتكار من طرف بعض مؤسسات القطاع الخاص(سيفتال في إنتاج السكر، الزيت...)

-ضعف الوسائل المادية والبشرية لضبط سوق المنتجات الغذائية ومحاربة أشكال الغش، فعدد الأعوان المكلفين بالرقابة غير كاف لمراقبة أنشطة التجار المقيدين في السجل التجاري.

لذا تبنت الجزائر في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة برنامجا يهدف إلى تطهير بصورة مستدامة مختلف شبكات توزيع المنتجات الزراعية الغذائية، و السهر على ضمان استقرار الإمدادات وتأطير أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وتعزيز وسائل الرقابة من خلال العمل على تقليص التجارة الموازية، و تأهيل الهياكل التجارية الموجودة وإنشاء أخرى جديدة وصياغة آليات جديدة لضمان التموين المنتظم بالمواد الأساسية واسعة الاستهلاك و وضع آليات مناسبة للتحكم في أسعار المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك، بتسقيف الأسعار وتحديد هوامش الربح عند مختلف مراحل الإنتاج و وضع آلية لتعويض المنتجين عند ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة)؛

4-نتائج تطبيق إستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

يمكن إبراز.هذه النتائج من خلال ربطها بالأهداف المسطرة لها و التي تتمثل أهمها في ما يلي:

4-1- رفع حجم الاستثمار و عدد الصناعات الزراعية الغذائية 2010-2014

انتقل عدد الصناعات الزراعية الغذائية من 17679 مؤسسة في سنة 2009 إلى أكثر من 23550 مؤسسة سنة 2012، علما انه سجل معدل نمو ب 11 %في سنة 2010 و 26 % سنة 2011 بإنشاء 778 مؤسسة، وهي تشكل 25 %من النسيج الإجمالي للمؤسسات الصناعية (Allal rida, 2012, p.4) ليتراجع في سنة 2014 إلى 23075 مؤسسة و ارتفع إلى 24746 مؤسسة في سنة 2015، ثم تجاوز 26635 مؤسسة في سنة 2016 و قارب 27742 مؤسسة في

السداسي الأول من سنة 2017(Ministère de l'industrie et des Mines, 2017, p.42)، كما سجل الفرع تراجعا في معدل نموه في الثلاثي الثاني من سنة 2016 قدر ب 3.5 % مقارنة ب 6.5 % في نفس الفترة من سنة 2015 (Ministère de l'industrie et des Mines, 2016, p.32) و بذلك يمكن القول انه تم تحقيق الهدف الأول من الإستراتيجية جزئيا بإنشاء 500 مؤسسة سنويا، غير انه فشلت في تأهيل المؤسسات لتبني المعايير الدولية إلى حدود 500 مؤسسة.

2-4-تحسين دور الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق التوازن الإقليمي والأمن الغذائي: تتمركز معظم هذه الصناعات في مناطق الشمال بالقرب من مراكز التموين وتوفر البنية التحتية الجيدة على حساب مناطق الجنوب وفي المناطق الحضرية التي تتميز أسواقها بطلب استهلاكي متزايد، وبالرغم من أن هذه المنطقة تمثل اقل من 15 %من المساحة الإجمالية إلا أنها تضم 70 % من إجمالي السكان، و هو ما يؤكد غياب التوازن في التوزيع والجوانب اللوجيستية(Mohamed naili,2014, p.372) . في حين لا تنتشر إلا 7 %من إجمالي هذه المؤسسات في مناطق الجنوب، وهذا يعني عدم قدرة هذه المؤسسات على التوسع الأفقي إلى مناطق أخرى غير التي أنشأت فيها، حيث يسجل تمركز معظم الوحدات الإنتاجية التحويلية في المدن وغيابها في المناطق الريفية(FAO, 2012, p. 74)، وهو ما يؤكد ضعف ترابطها مع القطاع الزراعي المحلي وإدماج مخرجاته في عملية تصنيع الأغذية وتدني مساهمتها في خلق دخول في المناطق الريفية وضمان استقرارها. وبالتالي فان مساهمتها تعد هامشية في تحسين الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي. و في هذا الإطار أشارت معطيات وزارة التجارة إلى استمرار تصاعد فاتورة و كمية استيراد الغذاء في الجزائر، حيث انتقلت من 5.8 مليار دولار سنة 2009 إلى 6 مليار في سنة 2010 و 9.5 مليار دولار سنة 2013 وتجاوزت 11 مليار دولار سنة 2014 وانخفضت إلى 9.3 مليار دولار سنة 2015 ثم إلى 8.4 مليار دولار سنة 2017، بسبب تراجع أسعار الغذاء عالميا وليس كأثر لتراجع حجم الاستيراد. وبذلك ارتفعت مخصصات النقد الأجنبي الموجهة إلى الغذاء إلى حوالي 308 دولار للفرد في سنة 2015 وهي جد مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية مثل المغرب(189 دولار) ومصر (190دولار) وتضاعف معامل هذه المخصصات من النقد الأجنبي الموجهة للأغذية ضمن إجمالي نفقات الغذاء السنوية بالنسبة للفرد الواحد بمتوسط 3.5 مرة بين سنتي 2000 و 2011،. حيث انتقلت من متوسط 26.5 % من إجمالي النفقات السنوية للغذاء للفرد إلى أكثر من 33.6 %من هذه النفقات خلال الفترة السابقة . (FCE, 2016, p.6)

3-4-رفع مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في إجمالي الناتج المحلي و خلق القيمة المضافة

شهدت السنوات الأخيرة زيادة مستمرة في نسبة مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة للقطاع الصناعي بالأسعار الجارية، يمكن إرجاعها إلى مساهمة القطاع الخاص الذي أضحى يساهم بأكثر من 60 % من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، حيث شكلت مساهمته ما يفوق 87,3 % من إجمالي القيمة المضافة للفرع خلال سنتي 2012 و 2013 مقارنة بمساهمة القطاع العام التي لم تتجاوز 12% (ONS,collection 669, p.29) 7, ، و جاء ذلك في ظل التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الإنتاج الصناعي لهذه المؤسسات بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها و أثرت على نموها بشكل سليم، ومن ذلك اهتلاك معدات الإنتاج و قدمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية، على عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة ذات تجهيزات إنتاج متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة و التجديد بصورة دورية. و مع ذلك تبق مساهمة مؤسسات الفرع في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة ضعيفة إذ لم تتعد 5.94% و 2.84 % على التوالي سنة 2015 مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية. والمواصلات و قطاع التجارة (ONS , 2015) .

4-4-ترقية صادرات الصناعات الزراعية الغذائية

ارتفع حجم الصادرات الزراعية الغذائية في الجزائر من 88 مليون دولار سنة 2007 إلى 356 مليون دولار سنة 2011 و 402 مليون دولار سنة 2013 ، غير أنها سجلت تراجعا في سنة 2014 إلى 323 مليون دولار و 234 مليون دولار سنة 2015 ثم عاودت الارتفاع بحوالي 39.15 % إلى مستوى 327 مليون دولار سنة 2016 و قد شهدت زيادة طفيفة في سنة 2017 حتى قاربت 348 مليون دولار، وهي تعد جد محدودة وهامشية كونها لم تمثل إلا 1.1% من إجمالي الصادرات لسنة 2017 المقدرة ب 34.7مليار دولار، ولم تسمح بتغطية إلا 4.12 %من إجمالي الواردات الغذائية في نفس السنة المقدرة ب 8.4مليار دولار(ALGEX, 2017, p.08) . و بذلك عجزت هذه الإستراتيجية عن بلوغ 1.2 مليار دولار كصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية، كما لم يتم إنشاء المجمعات التصديرية المشار إليها سابقا. وبقي عدد مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية التي تقوم بعملية التصدير ضعيف جدا لا يتجاوز 162 مؤسسة معظمها كبيرة الحجم، في حين المؤسسات العائلية و صغيرة الحجم تجهل في معظمها الإجراءات التنظيمية وطرق التصدير، وهو ما تؤكده البيانات المتعلقة بتطور مؤشر جهود التصدير الذي يقيس نسبة الإنتاج الموجهة للتصدير من إجمالي الإنتاج المحقق سنويا، إذ أشارت إلى ضعف قيمته في فرع الصناعات الزراعية الغذائية مقارنة بفروع إنتاج أخرى، التي قاربت 2.9 % من حجم

الإنتاج في سنة 2010 و 2011 و تراجع إلى 2 % في سنة 2014 و 1.6 % في سنة 2015. (ONS, (collection statistiques 201, 2016, p. 154

5-4-رفع معدل إدماج الإنتاج الوطني في حلقات الإنتاج: بقي معدل إدماج الإنتاج الوطني بعيدا عن المستويات المحددة في الإستراتيجية بالنسبة لمعظم شعب الإنتاج، حيث سجل ضعفا كبيرا في اندماج المنتوج المحلي من الحبوب في صناعة تحويل الحبوب، فحوالي 38 % من القمح الصلب مرفوض في المطاحن نظرا لارتفاع نسبة الشوائب فيه، إضافة إلى توجيه اغلب الإنتاج إلى الاستهلاك العائلي مباشرة، وضعف قدرات التجميع من طرف الديوان المهني للحبوب التي لا تتجاوز 62 %بالنسبة للقمح اللين و 42 % بالنسبة للقمح الصلب (OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES, 2013, p.10) ،الذي يقوم بإعادة توجيه الحبوب المجمعة إلى الوحدات الصناعية التحويلية سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص في حين تهدف الإستراتيجية الوطنية للصناعات الغذائية إلى رفع معدل اندماج الحبوب من 20 %إلى 80 %في الفترة 2010-2014. وبالنسبة لفرع الحليب فقد سجل ضعف معدل الإدماج، فمن إجمالي حجم الإنتاج الذي يفوق 2.4 مليار لتر سنويا فإن 15 % إلى 19 % من الحليب الطازج فقط يدخل في السلسلة الصناعية، ماعدا سنة 2013 التي سجل فيها ارتفاع معدل جمع الحليب إلى أكثر من 26% في حين يبقى الجزء الأكبر من الحليب خارج الدائرة الرسمية ويوجه اغلبه إلى الاستهلاك العائلي للفلاحين. وعليه يمكن القول انه لم يتم تحقيق الهدف المتعلق برفع حجم إنتاج الحليب المحدد في الإستراتيجية الوطنية للصناعات الغذائية بمستوى 3,2 مليار لتر، ولا الهدف المتعلق برفع معدلات التجميع باعتبار أن حجم الحليب المجمع الطازج لم يتجاوز 0,9 مليار لتر في حين المبرمج وفقا عقود النجاعة قدر ب 1,2 مليار لتر.

5-أسباب و معوقات نجاح إستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

من أهم هذه المعوقات ما يلي :

5-1-ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات الزراعية الغذائية و القطاع الزراعي: تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير الصناعات الزراعية الغذائية وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، غير أن هذه العلاقة التكاملية و التشابكية تعد جد ضعيفة في الجزائر وتسببت في تباطؤ نمو و تطور مؤسسات الفرع (Horri Khelifa et Dahane Azeddine , 2015, p. 218) ، لان نمو هذه الصناعات صاحبه زيادة حجم الواردات من المواد الأولية الزراعية نظرا لعدم قدرة العرض الزراعي المحلي على تغطية الطلب (Mohamed Amokran Nouad,2009, p.23 ،وتوفير التموين الملائم من حيث الحجم و النوعية و السعر، حيث لا تتجاوز مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية احتياجات السوق المحلي 27 %(الحبوب 36%، الحليب 43 %،

الخضر الجافة 15% ، الطماطم الصناعية 20 %...) في حين أن 75 %من حاجيات هذه الصناعات من المواد الأولية و العتاد الصناعي تعتمد على الاستيراد، إضافة إلى ضعف اندماجها في القطاع الصناعي.

5-2-ضعف الاستثمار الزراعي في الجزائر: إن محدودية الإنتاج الزراعي في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عدم نجاح السياسة الزراعية المعتمدة و ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي سواء المحلي أو الأجنبي، حيث تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تسجيل الزراعة لمعدلات ضعيفة في الاستثمار خلال الفترة 2002-2012 مقارنة بالقطاع الصناعي الذي يستقطب 62% من إجمالي قيمة الاستثمارات و 35 %من مناصب الشغل.(حالة الانجازات للفترة الممتدة بين 2002-2012: http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements)

5-3- التشتت الإقليمي للاستثمارات الزراعية الغذائية: دفع التشتت الإقليمي للاستثمارات الزراعية الغذائية إلى غياب التكامل الفعال بينها و تكثيف النسيج الصناعي.

5-4- غياب التوجه الاستراتيجي للمؤسسة الزراعية الغذائية.

معظم الصناعات الزراعية الغذائية هي صغيرة و متوسطة أو عائلية غير قادرة على تبني السياسات التي تسمح لها بمواجهة متطلبات الجودة وتحسين الأداء والتنافسية، إذ تفتقر إلى الطرق الحديثة للتنظيم و التسيير المساعدة على تبني مشاريع التطوير والتجديد بصورة مستقلة، لا سيما ما تعلق بالعنصر البشري .

5-5-ضعف السياسات المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية الغذائية: تعاني الصناعات الزراعية الغذائية من ضعف شبكات و قنوات التوزيع ووجود الكثير من مؤسسات البيع التي تنشط بحرية، مما دفع إلى نمو المضاربة في الفرع إضافة إلى غياب العلامات التجارية للموزعين و اقتصار المنافسة على مؤسسات القطاع الخاص فيما بينها أو مع المنتجات الأجنبية أمام ضعف منافسة القطاع العام، و يأتي كل هذا في ظل عدم وجود تأطير فعلي للهياكل المؤسساتية التي نصبتها الدولة لتوجيه و تنظيم المنافسة في السوق وضبط الأسعار والنوعية، كما يلاحظ أن اغلب السياسات الزراعية الجزائرية لا تتناسب مع الأهمية المحورية للمنتجات الزراعية الغذائية وتطوير منافذها التسويقية ولا مع تحديات التنافسية الدولية التي تتنامى معها القيود الفنية والاشتراطات الحمائية.

5-6- ضعف البحث العلمي المرتبط بالتصنيع الغذائي، وعدم كفاية التشريعات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمواصفات وضعف تطبيق العمليات الرقابية المتعلقة بالجودة وسلامة الأغذية، خاصة منتجات القطاع غير الرسمي ومنتجات القطاع العائلي التقليدية.

-المشاكل المرتبطة ببيئة الأعمال و مناخ الاستثمار: تعاني الصناعات الزراعية الغذائية كغيرها من المؤسسات الجزائرية من تعقد مناخ الأعمال و الاستثمار نظرا لصعوبة الوصول إلى التمويل و تنامي المنافسة غير المشروعة، و ثقل الإجراءات الإدارية و غيرها من الخصائص التي تؤثر سلبا على استثمارها ونموها وتنافسيتها.و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر احتلت المرتبة 166 عالميا من أصل 190 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2018 نظرا لخصائص بيئة الأعمال والاستثمار التي تتميز بصعوبة إنشاء المؤسسات وارتفاع الضغط الجبائي وصعوبة الحصول على التمويل، إضافة إلى تفشي ظاهرة البيروقراطية و الرشوة و نمو القطاع غير الرسمي وضعف هياكل البنى التحتية القاعدية والاجتماعية وعدم احترام حقوق الملكية الفكرية.(world bank group, doing business 2018, p.4)

خامسا- آفاق تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030

1-عرض مختصر لأهم محاور النموذج الاقتصادي الجديد للنمو.

عادت أهمية تنويع الاقتصاد الجزائري لتطرح بحدة بعد تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014، حيث شهد تقلبات اقتصادية بسبب تراجع الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية و محدودية مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في توليد إيرادات مالية، مما استدعى تبني الحكومة لنموذج اقتصادي جديد للنمو يتماشى مع المتطلبات والظروف الراهنة و يعمل على تنويع مصادر الدخل. و يتم تنفيذ هذا النموذج عبر ثلاثة مراحل للنمو هي: (Ministère des finance, 2016, p.10)

1-1-مرحلة الإقلاع (2016-2019): وهي مرحلة تسعى إلى رفع مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة.

1-2-مرحلة التحول (2020-2025): وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد، وتتمكن الجزائر خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد.

1-3- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026- 2030: وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره ، وستتجه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها التوازنية.

ويسعى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

-بلوغ معدل نمو خارج قطاع المحروقات مستدام في حدود 6.5 % سنويا للفترة 2020- 2030 ؛

-مضاعفة نصيف الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 2.3 مرة؛

- وجوب انتقال نسبة إسهام الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام من 5.3 % سنة 2015 إلى 10% بحلول 2030،

-تقليص نسبة نمو استهلاك البلاد السنوي من الطاقة إلى النصف من زيادة سنوية بـ 6% حالياً إلى زيادة بـ 3% بحلول 2030،

-تطوير القطاع الزراعي حتى يساهم في تحقيق الأمن الغذائي و تنويع هيكل الصادرات؛

-تنويع الصادرات الجزائرية بهدف رفع مساهمتها في تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

2-آليات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030

أمام تنامي أهمية فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الاقتصاد الجزائري لا سيما على الصعيد الإستراتيجي ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي و تقليص حجم الواردات، اعتبر النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030 بان التنويع الاقتصادي في الجزائر قائم على استغلال فروع الإنتاج التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية تنافسية و من ذلك فرع الصناعات الزراعية الغذائية و اعتبر إن تطويره مساهمته في الاقتصاد الجزائري يتطلب اعتماد إجراءات استعجالية، يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

1-الإسراع في تطوير القطاع الزراعي و معالجة مشاكله و اختلالاته

تضمن النموذج الإشارة إلى ضرورة تحسين إنتاجية و تنافسية القطاع الزراعي و فرع الصناعات الزراعية الغذائية و ضرورة رفع وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوير الاستثمار فيها، من خلال تبني وتنفيذ سياسة عمومية وتنظيمات ملائمة و رفع إنتاجية المستثمرات الفلاحية وإنتاجية مختلف شعب و فروع التصنيع الغذائي، لا سيما إنتاج السلع واسعة الاستهلاك. ورفع معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي إلى 6.5 %سنويا، و تسوية المشاكل المتعلقة بالعقار الزراعي وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي والتحويل الصناعي لا سيما في أهم شعب الإنتاج .

2- تسهيل الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية

اعتبر النموذج الاقتصادي الجديد للنمو أن تحقيق مجمل التحولات الهيكلية المستهدفة يتوجب ربط النمو في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من الضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي ، و يتم تحقيق هذه الفعالية في استعمال رأس المال

في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي من خلال: (Ministère des finance, 2016, p.12)

-تحرير مبادرات استثمار القطاع الخاص في فرع التصنيع الزراعي الغذائي من خلال إدخال تحويلات وتعديلات هيكلية لتوليد النمو؛

- اعتماد سياسة قوية لتسهيل نقل و تحويل التكنولوجيا إلى فرع الصناعات الزراعية الغذائية و تكثيف علاقة الجامعة بمؤسسات الفرع؛

- إعادة توزيع الاستثمارات الحكومية للمؤسسات والاستثمار خارج قطاع الطاقة لبدء عملية التنويع الاقتصادي و من ذلك الاستثمار في فروع الصناعات الزراعية الغذائية، بهدف تقليص العبء المالي على الخزينة العمومية و الديون اللاحقة؛

-تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بهدف تخفيض جهود تراكم رأس المال المادي لصالح عملية الإنتاج الابتكاري والاستثمار في عوامل الإنتاج الأساسية للنجاح.

3-الإسراع في تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل

بالرغم من تبني العديد من برامج التأهيل الموجهة لترقية تنافسية فرع الصناعات الزراعية الغذائية وجعلها قادرة على استيفاء معايير ومواصفات الإنتاج العالمية(معايير الهاسب HACCP و نظام الجودة (ISO 22000 ، لا سيما البرنامج الأخير الذي سطرته وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي الثاني (2010-2014) لإعادة تأهيل 20 ألف مؤسسة ص و م بقيمة إجمالية تصل إلى 380 مليار دج ترتفع إلى 1000 مليار دج إذا تم إضافة الإعفاءات والتخفيضات البنكية. تستفيد منه حوالي 500 مؤسسة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية منها 200 مؤسسة مؤهلة للحصول على شهادة الايزو 22000 لجعلها قادرة على تصدير منتجاتها، وذلك بتحسين عمليات الإنتاج و التجهيزات وجودة مخرجاتها وتحسين محيطها الإداري والفني (سلاسل التبريد) و تقديم دعم في مجال الخبرات (ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, 2010, p.39)، إلا أن معظمها فشلت في تحقيق أهدافها المتعلقة بتأهيل فرع الصناعات الزراعية الغذائية و التقليص من حالات إفلاسها، حيث إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2016 كانت حوالي 4783 مؤسسة قد قدمت ملف انضمامها إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تتجاوز فيها حصة المؤسسات الزراعية الغذائية 226 ملف مقدم للاستفادة من المساعدات المادية و اللامادية للبرنامج وتم بعد إجراء الدراسات قبول 64 ملف للتأهيل فقط من إجمالي الملفات المقبولة المقدرة ب 1232 ملف (5%) (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2016, p.33) كما لم تستفد

من خدمات حاضنات الأعمال إلا 8 مؤسسات من الصناعات الزراعية الغذائية و هو ما يمثل 8.6 %من إجمالي عدد المؤسسات المستفيدة من خدمات حاضنات الأعمال و مؤسستين في القطاع الزراعي (2.15 % من إجمالي عدد المؤسسات المقدر ب 93 مؤسسة) مقارنة بالمؤسسات الخدمية التي شكلت 37.63 % من إجمالي المؤسسات(35 مؤسسة(Ministère de l'Industrie et des Mines, 2016, p.17, 23,32) كما شكلت مؤسسات الفرع 8.3 % من إجمالي المؤسسات المفلسة في بداية سنة 2016 .

4-تسهيل إجراءات تصدير الصناعات الزراعية الغذائية إلى الأسواق الدولية

تبين دراسة أهم مؤشرات تنافسية الصادرات الزراعية الغذائية في الأسواق الدولية ما يلي:

-قدر مؤشر التمركز و التنوع في سنة 2016 ب 0.489 و 0.816 على التوالي و هو ما يؤكد تمركز الصادرات الجزائرية في الصادرات النفطية و غياب التنويع السلعي(93 منتوج فقط) وانحرافه عن هيكل الصادرات العالمية؛ http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

-مؤشر توافق الصادرات مع متطلبات الأسواق الدولية الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، قدر ب 0.267 وهوما يؤكد عجز الجزائر عن تصدير منتجات زراعية غذائية تحتاجها الأسواق الدولية و تتماشى مع متطلباتها. (صندوق النقد العربي، 2015، ص. 84)

-مؤشر جهود التصدير الذي يعبر على نسبة الإنتاج المحلي الموجه إلى التصدير في الأسواق الدولية، تقلصت قيمته من 30.2 % من إجمالي الإنتاج سنة 2003 إلى 28.3 %سنة 2013 و انخفضت إلى 18.3 % بالنسبة لجميع فروع النشاط التابعة للقطاع العمومي في سنة 2015، مع انحسار جهود التصدير في فرع المحروقات و مشتقاته، و تسجيل معدل ضعيف جدا في الصناعات الغذائية (1.6% من إجمالي حجم الإنتاج لسنة 2015)، و هو ما يؤكد ضعف مبادرات التصدير بالرغم من الجهود المبذولة لترقية و تنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات. (ONS, collection statistiques, 2016, 154)

و عليه فان قدرة الجزائر على تحقيق التوازنات التجارية الخارجية في ظل الوضع الاقتصادي الراهن المتسم بتسارع وتيرة الواردات التي تسجل معدل نمو سنوي يقارب 6.5 % خاصة الواردات الزراعية التي تشكل أكثر من 18 %من إجمالي الواردات الجزائرية مقارنة بوتيرة نمو جد ضعيفة في الصادرات التي لا تتجاوز 3 % سنويا، يتطلب تسريعا للصادرات خارج قطاع المحروقات ومن ذلك الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية لضمان تمويل مستدام لعملية التنويع الاقتصادي، وهو ما يقتضي إحداث تعديل في الجوانب التنظيمية والتمويلية المرافقة لعملية التصدير. وفي هذا الإطار يستفيد المتعاملون الاقتصاديون في فرع الصناعات الزراعية الغذائية بناءا على ما تضمنه المخطط الاستراتيجي لتطوير إدارة الجمارك المعتمد (2016-2019

) من بعض الامتيازات الجبائية و المالية الممنوحة لهم في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية (القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017)

5-تحفيز المقاولاتية في فرع الصناعات الزراعية الغذائية

تواجه المقاولاتية قيودا كثيرة في الجزائر، من حيث التمويل ،المهارة و التكوين، صعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع، غياب ثقافة المقاولاتية، تنامي تعقيدات بيئة الأعمال التي تتسم بالفساد والبيروقراطية وطول مدة الإجراءات وغياب المنافسة، بالإضافة إلى عدم فعالية نظام التعليم وافتقار حاملي المشاريع إلى التكوين الجيد في الأساسيات المقاولاتية، مما يصعب من ضمان نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة، و محدودية دور الهيئات التي انشات لمساندة المؤسسات في مراحل نشأتها لا سيما في جانب التمويل و تقديم الحوافز الضريبية وشبه الضريبية. و عليه أبدت الدولة إرادة قوية في النموذج الاقتصادي الجدي للنمو لمواجهة مختلف معوقات المقاولاتية و تسهيل عملية إنشاء المؤسسات في القطاعات وفروع الإنتاج الديناميكية ومن ذلك فرع الصناعات الزراعية الغذائية و ذلك من خلال: (Ministère des finance, 2016, p.14)

- إضفاء التغيير على الطابع المؤسسي من خلال استعراض حالة وتكوين لجنة ممارسة الأعمال و ضمها لممثلي الحكومة والقطاع الخاص، إضافة إلى الباحثين والاستشاريين، وهو ما يجعلها تتسم بالدقة العلمية والرؤية الأوسع لعملية التنمية الاقتصادية ؛

-مواصلة الجهود المتعلقة بإزالة الإجراءات ذات القيمة المضافة الضعيفة بهدف تسريع إنشاء المؤسسات و ذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية و العمل على تأليتها لتخفيض تكاليف المعاملات إلى أقصى حد ممكن.

-العمل على تسهيل إجراءات إنشاء و انطلاق المؤسسات وذلك بوضع تدابير متعلقة بإنشاء حاضنات الأعمال وفقا لمتطلبات محددة تتماشى مع هذه البنية التحتية، لا سيما من حيث مرونة التشغيل، ورفع بعض العوائق الإجرائية التي تواجه أصحاب المشاريع عند بدء النشاط (خاصة في مجال توطين الشركات)، و ذلك من خلال تشجيع المؤسسات العمومية لا سيما الوكالات الموضوعة تحت وصاية الوزارات على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ووكالات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير برامج حضانة خاصة.

6- تمويل الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية.

إن تحقيق رؤية 2030 يتطلب تنويع مصادر تمويل الصناعات الزراعية الغذائية وتطوير بورصة القيم المنقولة وسوق السندات لتمويل هياكل البنى التحية لصالح المتعاملين الخواص والعموميين، و ذلك من خلال تنفيذ كافة الإجراءات اللازمة لتطوير بورصة الجزائر بما يمكنها من تحقيق أهداف النموذج الاقتصادي الجديد وذلك بترقية الإطار التنظيمي والترتيبات

التنفيذية التي تنظم عمليات الاندماج والاستحواذ، الاكتتابات وإصدار السندات وتبسيط الإجراءات الإدارية لعمليات الاكتتاب العام و السندات التي تصدرها الشركات العامة أوالخاصة وجعل البورصة أكثر انفتاحا على الجمهور وتنويع أدواتها المالية، لا سيما في ظل استمرار الخصائص الحالية لبورصة الجزائر التي تتسم بضعف الصفقات الناجمة عن العدد المحدود للمتدخلين وغياب أدوات الاستثمار المتوسط وطويل الأجل، عدم تنويع الأدوات المالية وضعف قدرتها على تعبئة الادخار المتاح . إضافة إلى ضرورة تحسين الكفاءة الإعلامية لبورصة الجزائر حتى تكون قادرة على توفير المعلومات الكافية والمفيدة لتقييم الأوراق المالية وبصورة تعكس تطورات الأسعار، مما يسمح باتخاذ قرارات الادخار والاستثمار بنوع من اليقين تبعا لتطورات هذه الأسعار.إضافة إلى ما سبق لابد من تسهيل إجراءات دخول المؤسسات الزراعية الغذائية الصغيرة و المتوسطة إلى البورصة والتي تجد صعوبة في ذلك بسبب عدم قدرتها على استيفاء الشروط اللازمة لذلك لا سيما ما يتعلق بشرط الحد الادني من رأس المال للاستثمار، وذلك بإنشاء صناديق الاستثمار أو صناديق التوظيف المشتركة على وجه الخصوص للتغلب على هذه العقبة بالسماح لصغار المدخرين بشراء أوراق مالية كل حسب إمكانياته فيصبحون بذلك الملاك المشتركين في محفظة الأوراق المالية التي تشكل هذا الصندوق. و تسمح صناديق التوظيف المشتركة بالمساهمة في تنشيط السوق المالية و إنشاء آلية لتوجيه المدخرات المحلية (غير النقدية) نحو وظائف خالقة للثروة.(محمد بوجلال، 2016، 36)

7- تعزيز.التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه

إن عملية تنويع الاقتصاد الجزائري و تحفيز الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية تتم من خلال إيجاد مخطط لتموقع و إعادة انتشار الأنشطة الصناعية عبر التراب الوطني في إطار مخطط لتهيئة الإقليم الوطني تما شيا مع احتياجات الاقتصاد المحلي والوطني و السياسة الصناعية ، ويتطلب ذلك:

-إعادة النظر في حوكمة العقار الصناعي من خلال إعادة توزيع المهام بين وزارة الصناعة ومختلف الهيئات المعنية بالإشراف على العقار الصناعي.

-تجميع الأراضي و العقارات الصناعية و جعلها تحت سلطة هيئة واحدة وهي الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري ANIREF، لان دخول الكثير من المؤسسات التابعة لهيئات أخرى في مسألة تنظيم العقار أدت إلى تشتيت و تفتيت صنع القرار وأدى غياب آليات التنسيق إلى تنظيم عشوائي للعقار الصناعي و الزراعي. مع ضرورة إحداث تكامل بين الأقطاب و الحظائر التكنولوجية و الجامعات و هذه الهيئة.

-وضع نظام جديد للحظائر الصناعية في الجزائر التي تقدر ب 50 حظيرة حتى تتماشى مع متطلبات التنمية الصناعية في الجزائر.و تسهيل استثمار.

خلاصة:

يعد تطوير فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو.2016-2030، للمساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري وفك ارتباطه بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية و تأثيراتها السلبية على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية والاجتماعية، محصلة لمجموعة متكاملة من الإصلاحات والسياسات التي يجب أن تهدف إلى معالجة المشاكل والعراقيل التي حالت دون نجاح إستراتيجية تطوير هذه الصناعات، من خلال تطوير سياسة البحث والتطوير في عمليات التصنيع الغذائي و تحسين وضعية هياكل البني التحتية وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي وقدرات العنصر البشري. إضافة إلى مايلي:

-رفع مخصصات دعم الإنتاج الموجهة للقطاع الفلاحي وفرع الصناعات الزراعية الغذائية؛

-العمل بكل جدية على تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التكامل بينه وبين فرع الصناعات الزراعية الغذائية ورفع درجة إدماج الإنتاج المحلي في حلقة التصنيع و التحويل، وهو ما يتطلب معالجة سريعة لمشاكل القطاع الزراعي للحد من تبعية فرع الصناعة التحويلية إلى الأسواق الدولية وما له من آثار سلبية على تقلب الأسعار وتموين الفرع بمدخلات الإنتاج؛

-الاهتمام بالمنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وفقا لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة والمكشوفة وتثمين المنتجات العضوية والمنتجات المحلية les produits de terroir ، وتوفير الحماية القانونية لها مثل تمور دقلة نور وزيت الزيتون و اعتماد مقاربة تصديرية واضحة لدعم المنتجات القادرة على المنافسة؛

-الإسراع بإنشاء العناقيد الصناعية والأقطاب التنافسية المدعمة للصناعات الزراعية الغذائية وربطها بالجامعات و معاهد التكوين المتخصصة في المجال، لاسيما وأن الجزائر تسجل تأخرا كبيرا في هذا المجال، حيث احتلت المرتبة 115 عالميا في تقرير تنافسية الاقتصاد العالمي 2016-2017 حول مؤشر تطوير العناقيد الصناعية، و المرتبة 120 من بين 138 دولة في مؤشر الشراكة بين الجامعة و الصناعة في مجال البحث و التطوير. وتزويد المخابر المنجزة في إطار هذه المراكز بالأجهزة المتطورة وإعداد دورات تكوينية لتطوير استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الصناعات الزراعية الغذائية.

-ترقية تنافسية بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار الذي يعد من أهم معوقات تطوير الفرع ، بتسهيل فرص الوصول إلى التمويل والعقار الصناعي وتخفيف العبء الضريبي وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات لإعادة إدماج القطاع غير الموازي في النشاط الرسمي، وتعزيز

القدرات التصديرية للمؤسسات ذات التوجه التصديري ومرافقتها في دراسة الأسواق وتحمل جزء من تكاليف التأمين والنقل وإقامة المعارض لتسهيل وصول المنتوج الجزائري إلى المستهلكين الأجانب.

-إعداد نظام إحصاء اقتصادي قوي، شفاف و مرن، لان عدم كفاية الإحصائيات المتعلقة بفرع الصناعات الزراعية الغذائية و غياب قواعد البيانات المرتبطة به يحول دون القدرة على صياغة مرجعية دقيقة حول آليات تطوير الفرع وتحليل آفاق نمو و تطوره.

-إعادة توجيه القروض المصرفية نحو الاستثمارات المنتجة في الصناعات الزراعية الغذائية بدل توجيهها إلى تمويل عملية استيراد المنتجات الموجهة مباشرة للاستهلاك النهائي.

قائمة المراجع

1- اجتماع مجلس الحكومة في 24 جويلية 2007، الموقع الالكتروني لرئاسة الحكومة www.cg.gov.dz

2- La diversification de notre économie au cœur de nos préoccupations, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, janvier 2011

3- Lotfi ramdani, la relance de l'industrie algérienne : une nouvelle vision pour de nouvelles contraintes, journée d'étude organisée par LEPII-EDDEN, sous le thème « l'Algérie face aux défis de la globalisation » Grenoble, 8 février 2011.

4- La diversification de notre économie au cœur de nos préoccupations, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, janvier 2011.

5-ONS, ACTIVITE INDUSTRIELLE 2006.

6- H.O, la sécurité alimentaire, principale enjeu pour les industries, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010.

7- M.EL HACHEMI, industrie agro-alimentaire, attendre 60 % du PIB industriel en 2014, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010.

8- Le plan national de développement des industries agroalimentaires (PNDIAA) axes d'action et objectifs stratégiques pour 2010, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, 2011.

9- (FAO), cadre programmation par pays Algérie (2013-2016), décembre 2012.

10- Le plan national de développement des industries agroalimentaires (PNDIAA) axes d'action et objectifs stratégiques pour 2010, industrie

Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01N, 2011.
11- Les premières assises nationales des industries agroalimentaires 21/22 mars 2010, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 1, janvier 2011.
12- H.O, la sécurité alimentaire, principale enjeu pour les industries, L'ACTUEL, magazine de l'économie et du partenariat international, N 115, mai 2010
13– زايري بلقاسم، التجمعات الصناعية الحديثة كالية لتعزيز التكامل ما بين المشاريع الكبيرة و المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري، 2016
14- Présentation du programme d'appui à la diversification de l'économie (DIVECO), revue de la délégation de l'union européenne en Algérie, 2 trimestre 2013, N 24
15-بوكحنون، مداخلة حول ضبط السوق و إشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية، وزارة التجارة ، فيفري 2011.
16- Allal rida, place des IAA dans l'économie nationale, constats, opportunités et perspectives, séminaire :les enjeux de la mise a niveau des entreprises dans la filière agroalimentaire, 21 mai 2012, université de Mostaganem
17- Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique N 31 ,2017
18-Ministère de l'industrie et des Mines, , Bulletin d'information Statistique N 29,2016
19- Mohamed naili, transport, logistique et développement agro-alimentaire en Algérie, MEDITERRA 2014-logistique et commerce agro-alimentaires, un défi pour la méditerranée, CIHEAM.
20- FAO, cadre programmation par pays Algérie 2012.
21- FCE, étude sur la sécurité alimentaire, synthèse juillet 2016
22-ONS, Les comptes économiques de 2000à 2013, collection N669,
23-ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2015
24- ALGEX, évolution du commerce extérieur de l'Algérie, année 2016-2017
25- ONS, collections statistiques N 201/2016 série E : statistiques economiques N88
26- OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES, Note de Conjoncture3éme Trimestre2013.

27- Horri Khelifa, Dahane Azeddine, Maatoug Mhamed , PROBLEMATIQUE DU DEVELOPPEMENT DES INDUSTRIES AGROALIMENTAIRES EN ALGERIE, European Scientific Journal January 2015 edition vol.11, No.3 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431
28-Mohamed Amokrane Nouad, Agro-industries in Alegria, regional expert consultation « agro-industries development : countries of the middle East and North Africa », Cairo, Egypt., 6-7 December, 2009
29- حالة الانجازات للفترة الممتدة بين 2002-2012: متوفرة على الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع: 28/12/2016 http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements)
30-world bank group, doing business 2018
31- Ministère des finance, le nouveau modèle de croissance (synthèse) , juillet 2016
32-Ministère des finance, le nouveau modèle de croissance (synthèse) , juillet 2016
33- La diversification de notre économie au cœur de nos préoccupations, industrie Algérie, publication trimestriel du ministère du l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, N 01, janvier 2011.
34-Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistiques pme, N29, novembre 2016
35-Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistiques pme, N29, novembre 2016
36- http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx
37-صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية، 2015
38- ONS, Collections Statistiques N° 201/2016.
39-القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017 1979 المتضمن قانون الجمارك.
40-Ministère des finance, le nouveau modèle de croissance(synthèse) , juillet 2016
41- محمد بوجلال، إصلاح القطاع البنكي و المالي أو الحاجة إلى الانفتاح على المنتجات البديلة، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري، 2016